مشاورات نيابية حول شرائح الكهرباء

الشيخ صباح الخالد يدلي بدلوه

وأحال «وثيقة الإصلاح» لـ«المالية»

الصالح: مشروع قانون البديل الإستراتيجي لا يمس العاملين بالقطاع النفطي سواء بالراتب أو المزايا

- ليتأكد كل الأشخاص سواء كانوا مواطنين أو مقيمين من وجود هوياتهم الشخصية معهم اثناء تنقلاتهم
- المفاوضات مع نقابات القطاع النفطي لم تنته ومازالت على طاولة المفاوضات وسنستمر بالتفاوض
- الدولة تواجه تحدياً استثنائياً حيث قامت إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني بخفض إحدى دول التعاون درجة واحد

العبدالله خلال الجلسة

- 11 مشروعا تم إقرارها في مساهمة من القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدنا جهازين لتمويل المشاريع
- الكويت ليست بمنأى عما تقوم به دول الخليج من إجراءات تجاه الإصلاحات المالية والاقتصادية
- عدم إجراء الإصلاحات في حال بقاء الميزانية حتى عام «2022-2021» سيرفع العجز إلى سيكون 6. 50 مليار دينار

والموظفين بالقطاع النفطي ،وسؤالي كان عن الامتيازات الكبيرة التي يحصل عليها القياديون في القطاع النفطي الى درجة وصل فيها بدل الاجازات الى ثلاثين الف دينار ونهاية الخدمة وصل لبعض العاملين الى مليون و ٣٠٠ الف دينار ،لكن الاجوبة على سؤالي خلت من الاجابات المقنعة وكانت اجابات مطاطية ..كل الامتيازات للقياديين تتم بدون وجود قانون وانما هي مجرد قرارات من مجالس الادارات.

،واشكر وزير النفط السابق علي العمير الذي اوقف وجمد هذه الامتيازات الى ان يكون هناك الية قانونية تضبط هذه الامتيازات الا انه للاسف تم تغيير الاخ علي العمير ،ولذلك علي وزير النفط الحالي انس الصالح ان يبين لنا الاسس القانونية للصرف للقياديين خاصة وان ما يحدث لا يتوافق مع التوجه العام للدولة بالترشيد وسوف اعيد السؤال مرة اخرى للاخ وزير النفط .

وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح:اتمنى من الاخ صالح عاشور ان يكرر السؤال وانا جاهز للرد عليه.

،واوكد بان قانون البديل الاستراتيجي موجود لدي لجنة الموارد البشرية .

خليل عبد الله بصفته رئيس لجنة الموارد البشرية :اي كلام عن البديل الاستراتيجي او اي مفاوضات لا تصير لا دستوريا ولا لائحيا سواء للوزير او اي نائب وعندما تنتهي اللجنة من تقريرها بناقش البديل الاستراتيجي تحت قبة البرلمان .

صالح عاشور :انا وجهت السؤال الى وزير النفط واستغرب رد الاخ خليل عبد الله وكان يفترض الا يتم اعطاءه فرصة الحديث وكان يفترض ان يكون الوزراء واضحين معنا وان يردوا علي اسئلتنا البرلمانية فلا يعقل ان تكون الاجابات ناقصة وتاتي بعد سنة من السؤال

خليل عبد الله :لا يجوز لاي احد ان يتحدث او يساوم على البديل الاستراتيجي خاصة وان هناك كلاما عن اضراب في القطاع النفطي .

فيصل الكندري :يا انس الصالح انتبه قياديو القطاع النفطي غير صادقين معك ولا مع نواب مجلس الامة وهناك اضراب قادم ولا يورطونك القياديون ويقولون لك الامور راح تمشي ..انت المسؤل سياسيا امامنا كنواب عن الامة .

وزير المالية وزير النفط بالوكالة:المفاوضات مع رئيس الاتحاد ورؤساء النقابات لم تنته وهي مستمرة وعندما طلب مني التعهد بتطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي اكدت بان البديل لن يمس القائمين حاليا على راس اعمالهم انما نحن نتحدث عن الموظفين الجدد الداخلين الجدد ،ولا املك كممثل عن الحكومة ان اتعهد بتطبيق مشروع قانون لم يقر الى الان .

صالح عاشور :نحن ضد البديل الاستراتيجي اذا كان ينتقص حقا من حقوق جميع موظفي الدولة وهذا توجه نلمسه ليس في القطاع النفطي فقط .

وزير المالية :البديل الاستراتيجي لا يمس العاملين في القطاع النفطي لا من حيث الرواتب والمزايا ونهاية الخدمة ولكن نود ان نؤكد بان جميع قطاعات الدولة كلها مهمة وليس القطاع النفطي فقط ،ولا يوجد استهداف للقطاع النفطي انما نستهدف الترشيد ومقولة ان القطاع النفطي هو الاهم فهي منقوصة لان جميع قطاعات الدولة مهمة .

يوسف الزلزلة :البديل الاستراتيجي اصبح ضرورة حتى يشعر الكل بالعدالة في سلم الرواتب في الدولة .

عبد الله المعيوف :للاسف في ١١ ابريل تم الاعتداء على طفل عمره ١٤ سنة بسبب باكيت سجاير وذلك في احد دور الحضانة ولم نسمع ردا من وزيرة الشؤون.

الفانم :اخ عبد الله هذا موضوع ليس على جدول الاعمال ما يصير التحدث فيه .

عبد الله المعيوف :الاخ الرئيس هذا موضوع انساني واثر ابو الانسانية .

الفانم :لا ابو الانسانية صاحب السمو امير البلاد .

عبد الله المعيوف :اي صاحب السمو امير الانسانية اكيد .

وزيرة الشؤون :الطفل من الاحداث كثير الشغب واعتدي على المشرفين والمشرف قدم قضية في المخفر وحولنا جميع المشرفين الى التحقيق واجري التحقيق .

عبد الله المعيوف :معقول طفل عمره ١٤ سنة طاق ثلاثة والشرطة جاءت بناء على اتصال من زملائه الصغار ..والطفل كان يبي يروح لمخفر لانهم طقوه .

مجلس الامة :يوافق تكليف لجنة الاولويات بمتابعة لدراسة ملف التعويضات البيئة مع الجهات الحكومية المعنية .

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة المالية والاقتصادية في شان الوضع الاقتصادي في البلاد واعادة النظر في اسعار الكهرباء .

حمدان العازمي :ابي نعرف ليش نصوت على اكثر من موضوع بتصويت واحد .

الفانم :اخ حمدان النقاش واحد لكن التصويت على كل تقرير منفصل .

عضو اللجنة المالية والاقتصادية فيصل الكندري :بالنسبة للتقرير بشان تعديل قانون الرسوم والتكاليف فان اللجنة رفضت التقرير بالاجماع لوجود شبهة دستورية .

وزير المالية :هذا القانون جاء بناء على تشكيل مجلس الوزراء في ٢٠١٣ لجنة لاعادة دراسة الرسوم واعادة ترشيد الدعوم ،وبعض النواب اكد ان هذه اللجنة لم تراع المواطن ومصلحته ونود ان بين ان الهدف ليس جباية الاموال وانما هو الترشيد واستدامة التزام الدولة وقدرتها على الايفاء بالتزاماتها ،وبما ان هذا التشريع يوجد به شبهة دستورية وفق ما ذهبت اليه اللجنة المالية فلا نملك الا القبول بهذا الامر .

فيصل الشايع رئيس اللجنة المالية والاقتصادية:الحكومة تقدمت برؤية او وثيقة تخص الوضع المالي والاقتصادي واللجنة استمعت الى اراء العديد من الجهات والشخصيات الاقتصادية ووضعنا ملاحظاتهم على الوثيقة وخرجنا بمجموعة توصيات .

وزير المالية :هذه الوثيقة تنم عن التزام حكومي بالاصلاح المالي والاقتصادي وكانت مستوحاة من الخطة التي اقرها مجلسكم الموقر ،حيث تضمنت خطوات ومحاور وتم الانطلاق نحو اجراءات تنفيذية مترخة بسنوات مالية محددة وبالتالي تكون هناك محاسبة وانما يكون اصلاح جدي ،ولا يمكن تاجيل اي خطوة في شان الاصلاح المالي والاقتصادي حتى تضمن استمرار قدرة الدولة في الاستدامة وتحقيق التوازن المالي للدولة ،والكويت ليست بمنأى عن ما يقوم به الاخوان في دول مجلس التعاون بل ليست في منأى عن ما تقوم به باقي الدول من اصلاح اقتصادي ..اذا ظلت الميزانية على مبلغ ١٩ مليار دينار وهي فرضية غير قابلة للتطبيق فان العجز التراكمي قبل الاصلاح سيكون 50.6 مليار هذا اذا كان سعر النفط مابين 25 الى 50 دولار بينما بعد الاصلاح يكون العجز 36 مليار دينار ...ومجلس الوزراء في الاسبوع الماضي كلف ادارة الفتوى والتشريع النظر في دمج او الغاء بعض الهيئات والوزارات والادارات العامة بهدف ترشيد المصروفات الحكومية ،وايضا هناك اصلاح في نظام تقييم الاداء في القطاع العام عبر ربط التقييم بالانتاجية وايضا معالجة سلبيات نظام دعم العمالة فهناك اشخاص يحصلون على رواتب عالية تصل الى ثلاث اضعاف ما يحصلون عليه من دعم العمالة .

...ويجب اعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عبر دعم برامج التخصيص والتوسع في مساراتها وتوفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص واطلاق قدرات المجلس الاعلى للتخصيص وازالة كافة القيود على الاستثمار الاجنبي وغيره .

...وهناك 11 مشروعا تم اقرارها في مساهمة من القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدنا جهازين لتمويل المشاريع براس مال 470 مليون دينار والتي ستوفر 20 الف وظيفة.

،وكذلك مشاركة المواطنين في تملك المشروعات عبر تخصيص 40 في المئة من اسهم المشروعات و50% من راس مال المشاريع .

...وسوق الكويت عندما يرفع تصنيفه ويكون من الاسواق الناشئة تلقائيا جميع المحافظ العالمية ستدخل اليه .

...ونحن لا ندعي الشمولية وانما ندعي الالتزام بها ولاول مرة يتم الاصلاح وفق تواريخ محدد الزم مجلس الوزراء نفسه بها ولدينا 41 برنامجا.. فنحن لدينا مريض ينزف ونحتاج الى ايقاف النزيف له ،وفي 2016 يوجد ثلاث مشاريع هي محطة الزور الثانية ومحطة العبدلية للكهرباء المدمجة وتوسيع محطة ام الهيمان وجميعها باجمالي 129 مليون دينار.. بعض البرامج ال 41 دخلت حيز التنفيذ وسيكون هناك لجان تعمل يوميا لمتابعة تنفيذ الوثيقة الإصلاحية .

رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية فيصل الشايع :اللجنة توصي بالاتي :اصلاح الاختلالات في الاقتصاد ورفع كفاءة الدولة في الانفاق العام وفسح المجال للقطاع الخاص وتغيير الثقافة السائدة للمواطنين في الانفاق واصلاح الخلل في شان التركيبة السكانية ،والاسراع في اطلاق المشاريع الكبري واعادة صياغة الهيكل الضريبي الحالي وتفعيل برامج الخصخصة وطرح المناطق السكنية الجديدة للقطاع الخاص بنظام B. O. T وتحصيل اي ايرادات الدولة واصلاح القطاع العام وتفعيل دور صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ الاصلاحات الادارية الفعالة ووضع معايير اكثر صرامة لضبط الانفاق العام مثل الامتيازات والحد منها ووقف العلاج بالخارج ووضع اليه لضمان تساوي الرواتب والحد من استخدام العمالة الوافدة.

وزير الكهرباء والماء :هناك ما يقارب 30% من استهلاك الكهرباء يمثل هدرا والسبب انخفاض التعرفة الذي بدوره ادي الى عدم وجود مفهوم اقتصادي لدي المستهلك نظرا لان التعرفة الحالية هي فلسين وهذا التعرفة منذ التسعينات لم تتغير ،والطلب على الطاقة وفقا للتوقعات خلال العشرين السنة القادمة سيزيد ثلاثة اضعاف ،والنمو الذي يحدث في استهلاك الكهرباء والماء شي غير طبيعي واذا لم نخطط من الان سنكون في عام 2035 بمازق كبير ونحتاج من الان ان نرتب اوراقنا .

٢٦٦٦ مليون دينار انفقت في العام الماضي على توليد الكهرباء وتحلية الماء ،وفي عام 2035 ستصل التكلفة الى ما يقارب 8 مليار دينار الخاصة بانتاج الكهرباء وتحلية المياه وذلك وفق سعر برميل النفط ب 50 دولار وهذا سعر تقديري ،وكل يوم نحرق 340 الف برميل

الفريق الحكومي

متابعة

جانب آخر من الجلسة